

تحديات العولمة
والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية
رؤية إسلامية

أ.د. نادية محمود مصطفى

بحث مقدم للنشر ضمن كتاب
"مستقبل الإسلام"،
دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤

شهد القرن العشرون ثلاثة أحداث عظمى مثلت نقاط تحول أساسية في تفاعلات النظام الدولي، وفي مسارات المدارس الفكرية الكبرى التي تفاعلت مع هذه التحولات وقضاياها. وإذا كان الحدثان الأول والثاني (الحربان العالميتان الأولى والثانية) قد عبّرا عن أقصى أشكال استخدام القوة العسكرية في حرب شاملة، فإن الحدث الثالث (نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي) - وإن لم يشهد استخدام هذا النمط من القوة إلا أن آثاره على العالم لم تكن أقل. لقد فجر هذا الحدث الأخير الجدل حول حقيقة العصر الذي يدخله العالم: هل هو -حقاً- عصر جديد؟

ولقد ساد هذا الجدل طوال العقد الأخير من القرن العشرين، مستحضراً على التوالي كل ما يتصل بالنظام العالمي الجديد، ثم العولمة ثم صراع الحضارات. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، فإن أولى حروب هذا القرن -التي فجرتها 11/9/2001- أضافت المزيد إلى هذا الجدل الذي انغمس في الإجابة عن سؤال آخر: ما ملامح العصر الجديد؟ وما عواقبه على العالم، وخاصة عالم الجنوب وفي قلبه الأمة الإسلامية؟

بعبارة أخرى، فإن حالة الحديث الراهن عن العولمة -أيًا كان منظور الاقتراب منه- ليست هي نفس حالة الحديث حين انفجرت (موضة العولمة).

ومن ثم، فإن إرهابات الرؤى الإسلامية عن العولمة في بداية التسعينيات قد تأكدت دلالاتها الآن، ليس بالنسبة إلى الأمة الإسلامية فقط، ولكن بالنسبة إلى العالم أيضاً؛ مما يولد الحاجة لمزيد من الاهتمام بالقواسم المشتركة بينها وبين رؤى المنظورات الأخرى حول مصير الإنسانية والعالم في ظل عواقب العولمة والهيمنة الأمريكية.

إذن ما قسامات وملامح الرؤى الإسلامية -مقارنة برؤى المنظورات الأخرى- منذ بداية جدالات والعولمة وحتى الآن؟

فحين انفجرت حمى الجدل حول العولمة، وذلك في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، والتي بدأت في الدوائر الغربية الأكاديمية والسياسية، ثم انتقلت إلى دوائر المناظرة العربية والإسلامية، كان تشخيص الحالة -كما تفاعلت معها وسجلت ملامحها 1997/1998- على النحو التالي:

* انتشار المصطلح وغموضه في الوقت نفسه لدرجة وصفه بـ (المصطلح الطنان):

فمن ناحية، لم يكن هناك تعريف متفق عليه للعولمة، سواء من حيث التشخيص أو التفسير، ولكن تعددت التعريفات بتعدد الاقتراعات (اقتصادي، سياسي، ثقافي) وباختلاف المنظورات (ليبرالية، ماركسية، قومية، واقعية، إسلامية). ولكن بصفة عامة، يمكن القول: إن العناصر الكبرى التي أسفرت عنها التعريفات المتنوعة هي: "انتشار الرأسمالية العالمية، كثافة

وعمق الترابط بين المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية، الوعي العالمي المتزايد بإشكالية "نحن/هم"؛ نظراً لتهادي الحدود القومية التقليدية في ظل ثورة الاتصالات".
هذه العناصر الثلاثة وإن اختلفت أولوية الانطلاق منها باختلاف المنظورات- إنما تلخص قسماً وملامح كبرى وعامة في عملية تشخيص العولمة. وهي القسماً التي أبرزت أمرين مترابطين:

أولهما: اختراق "الخارجي" الكثيف والعميق للداخل؛ حيث تهاوت الحدود بينهما.

وثانيهما: امتداد هذا الاختراق وبدرجة غير مسبوقه للنطاقات الثقافية-الاجتماعية؛ ومن ثم بروز أهمية الأبعاد الثقافية-الحضارية في التفاعلات العالمية⁽¹⁾، سواء في ذاتها أو من حيث ارتباطاتها بالأبعاد السياسية والاقتصادية، بل والعسكرية أيضاً.

ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك اتفاق حول آثار العولمة وعواقبها على حالة النظام العالمي: هل يتحرك نحو درجة أكبر من الرخاء والاستقرار والتعاون؟ ونحو درجة أكبر من التجانس والتوحد والتنميط وفق قواعد النموذج (الذي انتصر بلا حرب)، سواء قواعد الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أو قواعد الديمقراطية الليبرالية، أو قواعد الثقافة الغربية، وباعتبارهم جميعاً قواعد عالمية؟ أم سيظل العالم-أيًا كانت تجليات عملية العولمة وقواها الفاعلة على الساحة الدولية- كنتاجٍ لعمليات العولمة ذاتها- بين أغنياء وفقراء العالم، أو بين الخصوصيات الثقافية المختلفة، أو بين (نحن) و(هم) أو (أنا) و(الآخر)؟ وفي أي المجالات تظل المقاومة للتنميط أكبر وأهم، هل في السياسي أم الاقتصادي أم الثقافي؟

ولقد اختلفت الإجابات عن هاتين المجموعتين من الأسئلة مظهرة تنوعات مختلفة بين المدارس الفكرية الكبرى وفي داخلها. ففي حين راهنت مقولات الليبرالية الجديدة على إيجابيات العولمة، وتبلورت أسانيداً حول مقولات التنميط: عالم واحد، اقتصاد كوني، ثقافة عالمية، فلقد راهنت مقولات الواقعية، والقومية والهيكلية-وكذلك الإسلامية- على رفض هيمنة المحتوى (الغربي) لعمليات العولمة ذات الطابع الإيجابي القسري الإكراهي.

وبالطبع وبالرغم من هذا القاسم المشترك- فلقد تنوعت منطلقات وأسانيد وفرعيات كل منظور من هذه المنظورات؛ نظراً للاختلاف بين الأنساق المعرفية والفلسفية التي ينبني عليها كلٌ منها.

(1) الأبعاد الحضارية الثقافية لهذه التحديات (هي الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية) وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسس جديدة لتقسيم العالم، محرك للتفاعلات الدولية ومحدد لنمطها ولحالة النظام الدولي، أداة من أدوات السياسة وموضوع من موضوعاتها، محدد لخطاب النخب والقاعدة، وأخيراً عنصر تفسيري أو تبرير للتحالفات ومكون للقوة.

ولذا يظل السؤال التالي مطروحاً: ما الذي ميّز (الأطروحات) الإسلامية "بمعنى تلك التي قدمها رموز وأعلام الفكر الإسلامي المعاصر بروافده المتنوعة" عن نظائرها المنبثقة من أطر مرجعية أخرى ومن نسق معرفي مختلف؟ وهل هناك رؤية إسلامية أو منظور إسلامي واضح المعالم بشأن العولمة؟ أم - كما يقول البعض: لم تستطع المدرسة الإسلامية أن تقدم التصور الذي يرقى إلى مستوى التحدي الذي تمثله العولمة، أو الذي يرقى إلى مستوى تماسك وشمول رؤى منظورات أخرى؟ حيث إن رد المثقفين والمفكرين المسلمين على إشكاليات العولمة جاء قاصراً وقد تجاوزه الزمن؟

حقيقة لم تقتصر ردود الفعل والاستجابات (التي تم وصفها بالإسلامية) على تلك الأطروحات الفكرية التي نهتم بها أساساً. فلقد ساد الساحة العربية والإسلامية خلال النصف الثاني من التسعينيات حالات متنوعة من الخطاب (الرافض) للعولمة: هجوماً، وهجاءً وكرهاً، وتهويلاً، وإحباطاً، وقفزاً على الوقائع؛ بحيث أضحى المدخل القيمي -ولكن الانفعالي وبلا تدبر ونظر- هو العلامة المميزة والدالة على ما وصلت إليه بعض الخطابات الموصوفة بـ(الإسلامية). وهي التي فشلت في فهم العولمة وتداعياتها واقتصرت على رفضها؛ ولذا فهي -بالطبع- لم تعبر عن رؤية متماسكة وشاملة حول ما يتصل بالعولمة.

ولهذا -وقبل الإجابة عن السؤال المطروح قبل قليل- فلا بد من توضيح بُعد منهجي أساسي تبني عليه هذه الإجابة وتنطلق منه، وهذا البعد هو ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات للحديث عن العولمة:

المستوى الأول - مستوى الوقائع والخصائص الراهنة للعلاقات الدولية والتي تترجم تجليات الفكرة النوعية في الاتصالات والمعلومات وانعكاسها على تهاوي الحدود بين الداخلي والخارجي، وهذا المستوى هو الذي يصعب رفض وجوده وإنكاره.

المستوى الثاني - هو الذي يمكن انتقاده أو رفضه أو التحذير من عواقبه، وهو مستوى "أيدولوجيا" العولمة؛ ومن ثم طبيعة محتوى العمليات الجارية من التفاعلات سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. فمما لا شك فيه أن هذا المحتوى يعكس آثار "انتصار النموذج الحضاري الغربي في رافده الرأسمالي، انتصاره على رافده الشيوعي". ولذا فإن "أيدولوجيا العولمة" إنما تنبثق عن أيدولوجيا هذا الرافد المنتصر (بلا حرب) وعن سياسات القوى الكبرى التي تتبناه وعلى رأسها الولايات المتحدة.

إن تحديد (أيدولوجيا العولمة) تتطلب تحديد ما الذي يتم عولمته؟ ومن الذي يقود عملية العولمة ويوجهها؟ وكيف؟ فإن العولمة تتم تحت إدارة نموذج حضاري واحد، وبفاعلية وقيادة واحدة من قوى هذا النموذج؛ أي الولايات المتحدة. ومن هنا يأتي الخلط بين العولمة والأمركة.

المستوى الثالث - هو مستوى السياسات، الذي تترجمه بوضوح -على الصعيد الجماعي الدولي- ما تُسمى بـ(مؤتمرات العولمة) المتعاقبة. وهي مؤتمرات تسعى لتقنين قواعد عالمية لإدارة مجالات البيئة، حقوق الإنسان، مكافحة الفقر والبطالة، نمط التنمية، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، المرأة والسكان والتنمية، المرأة والطفولة، التجارة العالمية. وبناء على التمييز السابق، يمكن القول: إن الرؤى الإسلامية للعولمة "الناقدة لها والمحدرة من عواقبها" إنما تتصل بأمرين:

من ناحية أولى، تتصل بما تفرضه سياسات العولمة من تحديات على أوضاع الأمة الإسلامية الداخلية والإقليمية والعالمية، وعلى أوضاع العالم برمته بمختلف شعوبه ومجتمعاته ونظمه.

ومن ناحية أخرى، كيف يمكن مواجهة العواقب السلبية للعولمة؟ وما آليات العولمة المضادة أو البديلة؟

وانطلاقاً من طبيعة النسق المعرفي الإسلامي وأوجه اختلافه عن نظيره العلماني، فإن منطلق رؤية إسلامية -من منظور إسلامي- سواءً لنقد تحديات العولمة أو لاقتراح سبل لمواجهتها، هو منطلق قيمي - واقعي ينبني على الإطار المرجعي الإسلامي، من دون انفصال عن فقه الواقع، يعطي (هذا المنطلق) وزناً أساسياً للأبعاد القيمية وللأبعاد الثقافية الحضارية، ولكن من دون انفصال عن نظائرها المادية: الاقتصادية، السياسية، المجتمعية، والعسكرية.

إنه هو ليس منطلقاً لرؤية مثالية، ولكن هو منطلق لرؤية قيمية تنبثق عن نسق وإطار مرجعي، يتم على ضوئه النظر في الواقع وتدبره وتقييمه وتحديد سبل تغييره. وفي ما يلي من شرح قدرّ من التفصيل.

الأمر الأول

إن القواسم المشتركة الأساسية بين أطروحات رموز وأعلام الفكر الإسلامي المعاصر ومنظري العلاقات الدولية من منظور إسلامي إنما تجيب عن الأسئلة التالية: لماذا تجدد الاهتمام الآن بالبعد الثقافي الحضاري في تفاعلات مرحلة العولمة الراهنة وفي أدبياتها وأوساطها؟ وباعتبار أن هذا البعد تجسد على صعيد صراعات جديدة للقوى ويتم على صعيد اختبار توازنات القوى؟ ما العلاقة بين البعد الثقافي الحضاري وبين التغيرات العالمية الراهنة؟ ولماذا قفزت على الساحة الأكاديمية والسياسية العالمية الجدالات المعرفية والمنهجية والنظرية حول العلاقة بين الحضارات، بعد أن ظلت دراسة العلاقات الدولية أسيرة العلمنة والإمبريقية والوضعية؟

هذا ويتم تقديم عناصر الإجابة المتصلة بالواقع الراهن في سياق موضعها من تطور تاريخي ممتد ومتصل. ومن ثم يتضح كيف أن الرؤية الإسلامية تنظر إلى عمليات العولمة (التي تتداخل على صعيدها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية) باعتبارها عمليات غير مستحدثة أو طارئة أو جديدة ولكنها عمليات متصلة وممتدة.

ويتلخص هذا المنطق على النحو التالي:

لم تكن الغاية النهائية للهجمة الغربية في العصر الحديث، منذ بدايتها وفي تطورها متحالفة مع الصهيونية، تتمثل في السيطرة على الأرض والثروة فقط، ولكن أيضاً إسقاط النموذج واستبداله. ولذا تحالفت الأدوات العسكرية والاقتصادية مع نظائرها الثقافية- الحضارية لتحقيق هذه الغاية النهائية عبر مخطط استراتيجي تتوالى تكتيكاته على الساحات المختلفة للمواجهة: السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية- الحضارية.

فإذا كانت الهجمة الأوروبية الحديثة على عالم الإسلام منذ القرن السادس عشر قد بدأت مع الكشوف الجغرافية، ثم تطورت أشكالها وآلياتها وأهدافها من السيطرة التجارية إلى التدخلات السياسية إلى اقتطاع الأطراف إلى الهجوم على القلب، ثم استكمال احتلال أراضي المسلمين وتجزئتها، فإن الأداتين الاقتصادية والعسكرية قد لعبتا الدور الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى منذ بداية الهجمة، وذلك لتحقيق الدوافع والأهداف الاقتصادية والسياسية للقوى الأوروبية البازغة على الساحة العالمية، بالسيطرة على الأرض والثروة. ولم تتفصل هذه القاعدة عن الغاية النهائية أي الانتصار على (النموذج) في الإسلام أي الانتصار على (العقيدة) في الإسلام، تلك العقيدة التي هي للأمة بمثابة الروح والقلب للجسد، ومن ثم فهي تتعكس على صميم الخصوصية الإسلامية المشتركة الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية.

ونظراً لأن البعد الحضاري-الثقافي-العقدي يعد بعداً محورياً في صراع القوى، ففيه تكمن المداخل إلى ساحات الصراع الأخرى، وإليه ونحوه تصب نتائج الصراع في هذه الساحات الأخرى، لهذا كله فلقد شهدت المراحل المتتالية من الهجمة الأوروبية الحديثة توظيفاً لأدوات ثقافية-حضرارية (الاستشراق، التبشير، المدارس الأجنبية...) لتمهد للأداتين الأخرين وتدعم من تأثيرهما، وذلك بتوفير النخب المتعاونة وتهيئة الأطر المناسبة للحركة تحت مسميات الإصلاح والتحديث والتنوير. حقيقة كانت حالة القوة والعقل لدى المسلمين قد وصلت لدرجة من التردّي مكّنت الآخر من عالم المسلمين، ولكن الحاجة للإصلاح والتحديث والتنوير كانت من داخل النموذج لتجديده، وليس لاستبداله بنموذج آخر يسعى إلى الهيمنة والسيطرة باستبعاد وإقصاء وتشويه بل وتصفية النماذج الأخرى بكل وسائل القسر والإكراه التي تنبثق عن القوة المادية.

والآن، وفي نهاية القرن العشرين وفي قلب المرحلة الراهنة من التحديات التي تواجه عالم المسلمين، يحل البعد الثقافي - الحضاري مرتبة متغيرة.

فقد أضحت ساحة الثقافة - والحضارة آخر ساحات الهجوم علينا (علناً) وآخر خطوط دفاعنا. كما أضحت الأداة الثقافية - الحضارية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات (العولمة).

ولا غرابة إذن أن يلحظ المراقب والباحث الأكاديمي أن ساحة الخطاب الغربي، الذي تم تدشينه بقوة منذ عقدٍ حول (العولمة)، زاخرة عامرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين، وهذا هو دأب العلاقة بين السياسي وبين الأكاديمي في الغرب: ففي مرحلة الاحتلال العسكري والاستعمار التقليدي طغت الدراسات والنظريات الاستراتيجية - العسكرية على غيرها، وفي مرحلة الاحتلال الاقتصادي والاستعمار الجديد والتبعية (بعد موجات الاستقلال السياسي) طغت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي الجديد، والآن تنمو الاهتمامات حول "العولمة والثقافة، العولمة والهوية، الثقافة العالمية، العولمة الثقافية"، كما يعلو الخطاب عن حوار الحضارات أم صدام الحضارات، وعن حوار الأديان، ليس في الأوساط الأكاديمية والثقافية فقط ولكن السياسية أيضاً. وهذا الوضع لم يعكس إلا تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط، ولكن الحضارة والدين في قلبها.

وبالرغم من تعدد وقائع العولمة وتجلياتها كعملية لا يمكن إنكار وجودها في مجالات مختلفة، وبالرغم من ضرورة وحيوية الإحاطة بالتنوع في الاتجاهات حول تقويم آثارها سلبيًا أم إيجابيًا، إلا أن ما يفرض نفسه بوضوح هو ما يتصل بمستوى تناول (العولمة) أيديولوجية وسياساتٍ جارية على الصُّعد المختلفة، ومن ثم فإن العولمة عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية - على النماذج الأخرى - ليس على الصُّعد الاقتصادية والسياسية فقط ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة. وعلى هذه النماذج الأخرى أن تتكيف وتتخبط، أو أن تقاوم وتقدم الاستجابات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة.

ولذا فإذا كانت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تبرز من إطار سياسات العولمة وفي ظل عملياتها، إنما تمثل درجة متقدمة ومتطورة من الخطورة التي سبق وواجهتها الأمة ولو في ظل سياقات أخرى وبأشكال أخرى للتدخلات الخارجية (الإصلاحات والتنظيمات، الاستعمار التقليدي، الاستعمار الجديد، الحرب الباردة) إلا أن المجال الحقيقي للتحديات الأكثر خطورة والتي اكتسبت أبعادًا متطورة هو المجال الحضاري - الثقافي في ظل عمليات العولمة الراهنة التي لا تعكس مجرد تدخلات خارجية ولكن اختراق واجتياح الخارجي للداخلي.

بعبارة أخرى فإن المرحلة الراهنة من تطور النظام العالمي هي المرحلة التي يخوض فيها (الغرب) المعركة في مواجهة (الباقي) لاستكمال ترميط العالم ليس اقتصادياً فحسب على النمط الرأسمالي، أو سياسياً فحسب على نمط الديمقراطية البرلمانية، ولكن أيضاً في إطار منظومة القيم الثقافية - الحضارية الغربية. ولن يكتمل الانتصار الاقتصادي أو السياسي من دون الثقافي الحضاري. وفي المقابل فإن الفشل على الساحة الثقافية - الحضارية يحمل كل إمكانيات نمو مراكز قوة عالمية بديلة قد ينعكس معها وبها مسار التفاعلات العالمية وتوازنات القوى العالمية.

وإذا كان البعد الثقافي الحضاري للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي في ظل العولمة وفي ظل تداعيات ما بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) (الحرب الأمريكية على الإرهاب)، قد اكتسب زخماً في حد ذاته، إلا أن الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية لهذه التحديات أحاط بها - بدورها - إطار ثقافي وحضاري.

فبالنظر إلى مجالات التحديات الأساسية التي تفرضها سياسات العولمة والحرب الأمريكية ضد الإرهاب نجد أنها تنقسم على النحو التالي:

- * مجال منع الدول الإسلامية من حيازة أسلحة الدمار الشامل.
 - * الضغوط بورقة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان لتحقيق تدخلات خارجية باسم الاعتبارات الإنسانية والاستقرار العالمي.
 - * عواقب تحرير التجارة العالمية وعولمة رأس المال بصفة عامة.
 - * وأخيراً السياسات الخاصة بتغيير المجتمعات من خلال مدخل المرأة والأسرة والتعليم بصفة عامة، والدين منه بصفة خاصة، وآثارها على منظومات القيم الثقافية⁽¹⁾.
- ولقد أثار كل مجال من هذه المجالات قضايا شتى في العلاقات بين الشمال والجنوب بصفة عامة، خلال النصف الأخير من القرن العشرين، واكتسبت هذه القضايا أبعاداً خطيرة في ظل العولمة الاقتصادية، والعولمة العسكرية، والعولمة السياسية، بعد نهاية الحرب الباردة من ناحية، وبعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) من ناحية أخرى، حين تأكد دخول العالم مرحلة الأحادية القطبية.

(1) انظر تفاصيل هذه التحديات وتطوراتها في: د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: الأبعاد الثقافية الحضارية، في: د. نادية محمود مصطفى وآخرون: الأمة في قرن: تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل، الجزء السادس من موسوعة الأمة في قرن، إشراف د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، وانظر أيضاً أعمال العدد الخامس من حولية (أمّتي في العالم) الخاص بتداعيات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) على الأمة في المجالات المختلفة.

فمن ناحية: لم تعد القيود القانونية أو التجارية أو السياسية هي سبيل منع أو تقييد الدول الإسلامية من حيازة أسلحة الدمار الشامل، ولكن أضحت التدخل العسكري المباشر، من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم من الناتو - وهو الذراع الأمني للشمال في مواجهة الجنوب، أضحت هذا التدخل هو السبيل لتصفية هذه القدرات (حالة العراق)، أو التهديد بالقوة العسكرية لمنع تطويرها (حالة إيران).

هذا، ولقد أوضحت حالة العراق كيف أن هذه القضية (أسلحة الدمار الشامل) لم تكن إلا ذريعة للتدخل لتحقيق أهداف أخرى أكثر حيوية لدى الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، وموضع العالم الإسلامي من هذه الاستراتيجية، وخاصة في بعدها العسكري؛ أي الاستراتيجية الاستباقية (Preventive Strategy). وفي المقابل تزداد القدرات الإسرائيلية تطوراً ويتنامى التحالف العسكري الأمريكي، على النحو الذي يصيب الأمن العربي والإسلامي بتهديد صارخ وأكد، ولا تتعرض إسرائيل لأية قيود أو ضغوط تتصل بأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن المبررات المعلنة لهذه لهذه السياسات الأمريكية (وكذلك الإسرائيلية) لم تعد تجد سندها في مقولات استراتيجية عسكرية (كما كان الأمر خلال الثنائية القطبية والحرب الباردة)، ولكنها أخذت تستدعي أسانيد ثقافية وحضارية تصف القوى الإسلامية التي تحوز أسلحة الدمار الشامل أو تسعى لحيازتها (وخاصة النووية منها) بأنها قوى الشر التي تهدف لتدمير الحضارة الغربية.

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من احتياج الدول العربية والإسلامية لنظم ديموقراطية، فإن سياسات الولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة تجاه قضية الديموقراطية في العالم هي سياسات ظرفية وليست هيكلية، على اعتبار أن دعاوي الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان إنما تظهر من جانب هذه الدول لتحقيق أهداف متنوعة والعكس صحيح. ولذا، فإن ضغوط العولمة السياسية، وخاصة بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، استهدفت وفق ما أعلنته السياسات الأمريكية -علاج "جذور" الإرهاب؛ على اعتبار أن أحد أهم مصادر هذه الجذور هو النظم الاستبدادية وفقدان الحريات العامة في الدول الإسلامية، متجاهلة مصدرًا آخر لا يقل أهمية؛ هو السياسات الغربية غير العادلة تجاه قضايا العالم الإسلامي بمختلف أنواعها. ومن ثم، فإذا كانت الضغوط الخارجية على الدول الإسلامية بورقة التحول الديموقراطي هي ضغوط تتبع من احتياجات تأمين المصالح الغربية ضد ممارسات الإرهاب؛ إلا أنها تمثل دافعاً وحافزاً أساسياً للتعجيل بالتحول الداخلي المنشود في الدول الإسلامية انطلاقاً من المتطلبات الداخلية، ووفق النمط الذي يراعي خصوصية هذه المجتمعات الثقافية والسياسية.

ومن ناحية ثالثة: فجرت سياسات تقنين العولمة في المجال الاجتماعي -الخاص بالأسرة والمرأة والطفولة- نقاشات وتفاعلات هامة حول آثارها على منظومات القيم

واتجاهات التغيير في المجتمعات العربية والإسلامية، على اعتبار أن هذه السياسات تنصدي للأوضاع التقليدية التي أحاطت بالمرأة والطفل والأسرة، والتي حالت دون تطويرها. وإن كانت عديد من هذه الأوضاع ترجع إلى أعراف وتقاليد، فإن بعضها تم تفسيره بالرجوع إلى الإسلام؛ وهو الأمر الذي جعل من أهم متطلبات تغيير الأبعاد السلبية لهذه الأوضاع، هو تقديم اجتهادات إسلامية جديدة تتفق ومقتضيات العصر، ودون المساس بثوابت الأمة. ولذا فإن مجالات التغيير الاجتماعي من أكثر المجالات إثارة للجدل حول التحديات الثقافية التي تفرضها سياسات العولمة على الدول والمجتمعات العربية والإسلامية.

ولقد أضافت (الحرب الأمريكية على الإرهاب) مجالاً آخر من مجالات هذا الجدل؛ ألا وهو الخاص بتجديد التعليم الديني والخطاب الديني على اعتبار أن السائد منهما وفق الرؤية الأمريكية- يمثل مصدرًا من مصادر فكر الإرهاب ودوافعه، وأن استئصال هذه الظاهرة يقتضي استئصال جذورها في عمليات التعليم والفكر.

وبالنظر إلى الإشكاليات التي تطرحها القضايا السابقة نجد أن أكثرها وضوحاً هو الطابع القسري الإكراهي الذي يحيط بانتشار (أو فرض) النموذج الحضاري المنتصر في الحرب الباردة، وذلك بأساليب متنوعة وشاملة يتداخل على صعيدها -بقوة- المادي وغير المادي، وذلك في مواجهة النموذج الحضاري الإسلامي، والذي وإن شابته تشوهات قرون الانحدار، إلا أنه مازال يملك عناصر المقاومة الحضارية، وليس فقط ردود الفعل الإرهابية، ردود الفعل تلك التي يستند إليها الغرب لاتهام أمة بأسرها وحضارة بأسرة بأنها تتسم بالإرهاب ورفض الآخر وعدم التسامح، والانغلاق... في حين أن الفحص الدقيق للدلالات الثقافية والقيمية للسياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تجاه الأمة وأثارها عليها لتبين انحيازاً وتحيزاً حضارياً غريباً، فإن الآثار المباشرة على الأمة تتحقق من خلال النمط الاستهلاكي النفعي المفرط في ماديته، ومن خلال الإعلان عن التفوق الذي يعلو الآخرين في دونيتهم الثقافية والمادية، ومن خلال التلويح بقيمة القوة وخاصة العسكرية- واستخدامها لأغراض شتى، ومنها فرض الديمقراطية التي تحتاج إلى قوة القيمة الأخلاقية والمعنوية، وقوة النموذج وقدرته على الانتشار الذاتي، ومن خلال محتويات الحرية بلا حدود والتي تتعالى على ضوابط الحرية- من منظور الثقافات الأخرى- بل وتتهمها بالانغلاق والجحود والتعصب.

إن عناصر المنطلق السابقة بقدر ما تطرح إشكالية الرؤية الإسلامية للعولمة باعتبارها عملية تاريخية أساسية -ولكن ليست حتمية أو قدرًا لا فكاك منه- بل كعملية تخضع للسنن التي تفسر مراحل تطور العلاقة بين العالم والأمة الإسلامية، بقدر ما تطرح إشكالية أخرى، هي: المقارنة بين (العولمة) و(العالمية الإسلامية). من دون الدخول في تفاصيل الأسانيد

المعرفية والفلسفية والتاريخية لهذه المقارنة والجدال الذي يدور بشأنها، فيكفي القول: إنها تعكس المقابلة أساساً بين الآليات القسرية الإكراهية "التي تتداخل على صعيدها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية" لفرض نموذج حضاري واحد، على اعتبار أنه الأصل والعالمي، وبين الآليات الطوعية الاختيارية لانتشار نموذج يعترف بأن التنوع الحضاري وغيره سنة من سنن الله في العمران والاجتماع.

وإذا كانت العالمية الإسلامية قد تحققت في قرون سابقة في ظل تفوق حضاري مادي وقيمي إسلامي، فإنها مازالت تتحقق في ظل التدهور المادي للقوة؛ لأنها دعوة للعالمين في كل زمان ومكان، تكتسب دوماً المنضوين تحت قيمها وقواعدها وأسسها القيمية والأخلاقية.

الأمر الثاني:

وفيما يتصل بالرؤى حول آليات وكيفية مواجهة عواقب العولمة، وموضع البعد الثقافي والبعد القيمي بصفة خاصة - من هذه العملية، فيمكن الإشارة إلى المجالين التاليين:

المجال الأول- أن الدلالات الثقافية والقيمية لآثار الاقتصادية والسياسية والعسكرية المباشرة على الأمة، تدفع للقول بأنه لا يكفي أن تجري عملية مواجهة مباشرة على هذه الصُّعد فقط، بل قد لا تتحقق نتائجها؛ نظراً لإشكالية العلاقة بين الممكن والمستحيل في ظل التدهور الحالي للقوة المادية الإسلامية؛ ونظراً لأن هذه العواقب والمشكلات المادية ذات أبعاد ثقافية خطيرة. فهي ناجمة عن قصور في الرؤية الكلية للعلاقة بين العالم والإنسان والكون، ترتب عليها فصل القيم عن العقل؛ ومن هنا أهمية الرؤية الكونية المؤمنة التي تركز على الاجتماع الإنساني.

ومن ثم فإن فقه مواجهة العولمة لا بد أن ينطلق ابتداءً من الإنسان وكل ما يتعلق به، سواء من إعادة تشكيل البناء العقلي، والتربية العقدية الجهادية من أجل علاج ما أصاب الهوية الحضارية الإسلامية من مثالب انعكست في شكل تدهور القدرات المادية.

فهذا الوعي المتجدد بالذات الحضارية -قوة وضعفاً- من دون تعصب في مواجهة الآخر هو المنطلق للانتقال من الممكن إلى الإمكان، ثم إلى التمكين للقدرات المتجددة للأمة. بعبارة أخرى، بقدر ما للأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعولمة من آثار مادية سلبية مباشرة على الأمة الإسلامية، بقدر ما لهذه الأبعاد من آثار ثقافية وقيمية لا تقل خطورة؛ مما يستلزم وجهين للعملة خلال عملية المواجهة. ولا يمكن لأحد هذين الوجهين -وفق رؤية إسلامية- أن يستبعد الآخر انطلاقاً من ذلك التكامل بين المادي -الروحي، النفعي -القيمي،... إلخ في الوسطية الإسلامية.

وهنا يكمن جوهر الاختلاف بين هذه الرؤية الإسلامية وبين التيارات والروافد الأخرى المناهضة للعولمة، والتي تنطلق من اعتبارات مادية وخارجية أساساً. فإن اتفقت معها الرؤى

الإسلامية حول تجليات العواقب المادية (على سبيل المثال: عواقب الرأسمالية المتوحشة على فقراء العالم) فهي لا تتفق معها حول أسانيد تفسير هذه العواقب (على سبيل المثال: هناك رؤية إسلامية تتصل بمخاطر تحول المال إلى سلعة للمتاجرة والمضاربة). كما أن موطن المواجهة - في الرؤية الإسلامية - هو الداخل؛ وذلك دحضاً لمقولة حتمية العولمة واللافكاك منها إلا باللاحق بها. كما أن موطن الإصلاح العالمي برمته هو قوة القيم وليس قيمة القوة.

المجال الثاني - ضرورة مشاركة الدعوة الإسلامية في التجديد والتطوير الثقافي العالمي على النحو الذي يُمكن من مواجهة عواقب العولمة المادية وغير المادية على حد سواء. ويلتقي في هذا المجال كل مناهضي العولمة الذين ينطلقون من أسس وقواعد قيمية وأخلاقية مشتركة بين الأديان، تحترم الانتماءات، والوعي بالذات والشعور بالهوية في ظل التنوع والتعددية؛ حيث إن الدوائر الحضارية المختلفة تشهد إحياءً وتجديدًا روحياً وأخلاقياً على نحو يبرز ما أضحى عليه دور الدين في الثقافة.

وبقدر ما يمكن أن يغذي هذا الإحياء لهذا الدور صراعاً حضارياً وثقافياً عبر الحدود وفي داخلها، بقدر ما يمكن أن يكون أساساً لتعارف وتعاون يغذي قوى مضادة للعولمة ذات أبعاد قيمية وروحية وأخلاقية، وهي القوى التي تعمل في نطاق المجتمع المدني العالمي. هذا المجتمع الذي هو إفران للعولمة بقدر ما يتصادم معها بحثاً عن عولمة بديلة.

بعبارة أخرى: في مواجهة سلبيات العولمة الساعية لفرض نموذج ثقافي بعينه خدمةً لأغراض اقتصادية، لا بد من تفعيل (العالمية) التي تقوم على تعارف الثقافات والحضارات وحوارها وتفاعلها الإيجابي دونما قسر أو إكراه. فإن القيام بهذا الدور على صعيد الاجتماع الإنساني كفيل بنشر ثقافة مضادة لثقافة العولمة، تتطرق في معالجة مشاكل وعواقب العولمة (الفقر، مشاكل المرأة والأسرة والشباب...) من تفعيل قيم العدالة والمساواة والتضامن والتعارف خدمةً لمصالح الإنسان وتحقيقاً للوسطية والاعتدال والتوازن، وهي أساس رؤية إسلامية.

خلاصة القول: إن الأدبيات المعبرة عن رؤى إسلامية للعولمة⁽¹⁾ (طوال العقد الأخير من القرن العشرين) إنما تشترك في ثلاثة أبعاد أساسية تلخص مضمون الطرح السابق:

(1) ربما لم تنتشر كتابات بعنوان "العولمة" من رؤية إسلامية، ولكن نستطيع من خلال متابعة إنتاج مفكرين يساهمون في تطوير هذه الرؤية الإسلامية في مجالات معرفية مختلفة أن نوجد أكثر من عمل، وبتحليل تراكمي له نستطيع أن نستخلص إسهاماً فكرياً في هذا الموضوع، له سمات خاصة في نقده للعولمة من ناحية الفكر والأيدولوجية، وليس في نقده للعولمة كظاهرة ذات تجليات أو حالة نعيشها جميعاً. من ذلك يمكن مراجعة دراسات من قبيل: دراسة المستشار طارق البشري عن مفهوم المعاصرة في كتاب (الحوار حول الإسلام والعروبة) عام ١٩٩٨ في سلسلة المسألة الإسلامية المعاصرة، يقدم فيه البشري طرحاً لمعاني العولمة

أولها- هو التحدي الذي يمثله الغرب من الناحية الثقافية والحضارية، وكيف يمكن للمسلمين -انطلاقاً من الإطار المرجعي الإسلامي- أن يقدموا رؤية حضارية لإعادة التوازن في العلاقات الدولية؟

البعد الثاني- هو الانطلاق من منظور قيمي أساساً يقوم على الاعتراف بالتعددية الثقافية والتنوع الحضاري، والتعارف الحضاري، وليس التتميط الحضاري، أو القولبة الحضارية كما في مقولات الليبرالية الجديدة عن العولمة، أو مقولات بعض روافد الواقعية عن الصراع الحضاري في ظل العولمة.

والبعد الثالث- هو إبراز دور الدين في توفير الأساس الأخلاقي والقيمي للتفاعل بين الدول؛ للمساهمة في التطوير القيمي والثقافي العالمي اللازم للاستجابة لسلبات العولمة وتشوهراتها. وهو التطوير الذي تساهم فيه -أيضاً- روافد فكرية ونظرية غربية تجدد اهتمامها بالبعد الثقافي والقيمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية بصفة عامة والعلاقات الدولية، ومن ثم العولمة. فإن منظورات العلاقات الدولية -والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلاقات الدولية، ومن ثم العولمة. فإن منظورات العلاقات الدولية- والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة- قد شهدت، بعد انشغال شديد بالعامل الأيديولوجي، والعامل العسكري، والعامل الاقتصادي، شهدت تجدد الاهتمام بالأبعاد الثقافي وكذلك البعد القيمي وضرورة أخذهما في الاعتبار عند النظر في قضايا ومشاكل العالم والإنسانية.

دون أن يستخدم هذا العنوان على الإطلاق، كذلك دراسة للدكتور أحمد كمال أبو المجد باسم (الأديان والهوية والعولمة) قدمت بحثاً في الجمعية الملكية المغربية. أضف إلى ذلك مجموعة كتابات متنوعة للدكتور عبد الوهاب المسيري في نقده للأسس الفلسفية والمعرفية للنموذج المادي العلماني، وكتابات متنوعة أيضاً= للدكتور محمد عمارة والدكتور محمد سليم العوا في مقارنتيهما بين العولمة والعالمية في الإسلام، وكتابات الدكتور علي المزروعى ككتابه الذي ترجم حديثاً باسم (الإسلام والغرب في الثقافة الإمبريالية بين الشمال والجنوب) ويتكلم فيه عن عالمية العقيدة في مقابل عالمية الدول، علاوة على مقالات أخرى يناظر فيها بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية. كذلك كتابات الدكتور أحمد صدقي الدجاني كدراساته تحت عناوين: (وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط) و(عرب ومسلمون وعولمة)، و(زلزلة في العولمة وسعي نحو العالمية)، وكتاب الكاتب الباكستاني أكبر أحمد (الإسلام والعولمة وما بعد الحداثة)، والدكتور سيد دسوقي حسن في (فقه التجديد الحضاري)، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح في (مدخل القيم: إطار مرجعي في دراسة العلاقات الدولية في الإسلام) و(أمتي في العالم: الإسلام والغرب، الإسلام في الغرب بين صدام الحضارات وحوار الثقافات والتعارف الحضاري)، والدكتورة منى أبو الفضل في (التجديد الثقافي) والدكتور علي الشامي في (الإسلام والغرب: العالمية والنظام العالمي الجديد)، والدكتورة نادية محمود مصطفى في (التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية)، وكتابات الأستاذ إبراهيم أبو الربيع،... وغيرهم كثيرون ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

ومن ثم فلقد تنولت هذه الروافد الأبعاد الثقافية والحضارية بل والدينية للعولمة، إلا أنها اختلفت مع الرؤى من منظور إسلامي؛ من حيث تقدير وزن وآثار البعد الثقافي-الحضاري وموقع الدين منه ما بين قائل بأنه عامل من بين عدة عوامل، وليس محركاً أساسياً أو مفسراً للتفاعلات الدولية، وما بين قائل بأنه أداة من أدوات الهيمنة الرأسمالية لتحقيق أهداف اقتصادية أساساً، وما بين قائل: إنه عامل من عوامل التقارب والسلام العالمي، أو إنه عامل أساسي من عوامل الصراعات واستخدام العنف، وخاصة في ظل اختلال توازنات القوى المادية.

وبناء عليه تظل قضية البحث عن قواسم مشتركة بين الرؤى الغربية التي تستدعي البعد الثقافي-الحضاري (وموضع الدين منه) وبين الرؤى الإسلامية التي تنطلق من هذا البعد - نظراً لطبيعة إطارها المرجعي، تظل قضية منهجية ومعرفية ونظرية أساسية^(١) فضلاً عن تداعياتها الحركية الآنية والمستقبلية على حد سواء.

ومن أهم القواسم المشتركة محل البحث والاهتمام ما يلي:

كيف يمكن أن يكون الاختلاف الديني والثقافي والحضاري أساساً للتعارف -على قاعدة التنوع- وليس منطلقاً حتمياً للصراع؟ وكيف يمكن توظيف آليات وعمليات العولمة نحو التعارف وليس الصراع، وهي ذاتها التي دعمت من الوعي بالاختلافات والتمايزات على الصعيد العالمي؟ إذن كيف يصبح هذا الوعي دافعاً للتعاون وليس للصراع؟ ومن ثم ما حقيقة

(١) إن الحديث عن رؤية إسلامية للعولمة إنما يرتبط بالحديث عن منظور إسلامي للعلاقات الدولية بصفة زعامة، وينبثق عنه بالضرورة، كما يرتبط أيضاً بالحديث عن النسق المعرفي الإسلامي، والدراسة المقارنة بين أبعاد هذا المنظور وأبعاد المنظورات الأخرى لدراسة العلاقات الدولية (انطلاقاً من الاختلافات بين النسق المعرفي الإسلامي والنسق المعرفي العلماني) تساعد على توضيح أهم الفروق بين رؤى إسلامية للعولمة ورؤى أخرى مقارنة لنفس الحالة أو المفهوم أو العمليات أو العواقب المتصلة بالعولمة.

فالأمة، الدعوة، القضايا الدولية متعددة الأبعاد مع أولوية وزن الأبعاد الثقافية الحضارية وفي قلبها الدين، والسلم والحرب كحالتين من حالات العلاقات وأداتين من أدوات إدارة الجهاد وليس محركاً للعلاقات، والتفاعل المتبادل بين الداخلي والخارجي، كل هذه الأمور تمثل -على التوالي- عناصر التنظير الإسلامي حول الأبعاد الأساسية في التنظير الدولي، وهي: مستوى التحليل، محرك العلاقات، أجندة القضايا، حالة النظام الدولي وأدوات إدارة العلاقات، العلاقة بين الداخلي والخارجي. انظر في هذا الصدد:

- د. نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس، في: د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إعداد وإشراف)، دورة المنهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجاً، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٢)، ص ١٨٧-٢٥٨.

العلاقة بين الأبعاد الاستراتيجية (العسكرية- السياسية- الاقتصادية) وبين الأبعاد الثقافية- الحضارية) بوصفها محركات للصراع أو التعاون؟ وإلى أي حد تستطيع حوارات الثقافات والأديان تحقيق إنجاز عملي وفكري على صعيد الإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة بإلحاح في ظل تداعيات عصر العولمة؟

ولقد ازدادت درجة إلحاح الإجابة عن هذه التساؤلات مع تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، ليس بالنسبة إلى حالة العلاقة بين عالم الإسلام والمسلمين وعالم لولايات المتحدة فقط، ولكن بالنسبة أيضاً إلى حالة التنظير للعلاقات الدولية بصفة عامة وحالة النظام العالمي الراهن -منذ بداية القرن الحادي والعشرين بصفة خاصة. حيث إن خطورة أحداث ١١/٩/٢٠٠١ وتداعياتها تجعل منها بداية قرن أت.

فإذا كانت تفاعلات العولمة- خلال العقد الأخير من القرن العشرين قد أفرزت استجابات إسلامية تجاه التحديات الفكرية والعملية التي تفرضها العولمة، وهي الاستجابات التي شاركت في إلقاء الضوء على ما وصلت إليه خطورة التحديات التي تفرضها الأبعاد الثقافية والحضارية ليس على الأمة الإسلامية فقط، بل على السلام العالمي برمته، فإن تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) دفعت بالجدالات المتصلة بهذا الأمر دفعة نوعية وأساسية، سواء على مستوى الفكر أو السياسات. وخاصة أن طبيعة هذه الأحداث (آلية الهجوم وطرائقه، الأهداف: برجين عالميين للتجارة والبنترجون، الأطراف الفاعلة: قوى غير منظمة للإرهاب العالمي) هي محصلة لقوى عصر العولمة وتفاعلاتها، التي تتهاوي في ظلها الحدود التقليدية بأوسع معانيها.

بعبارة أخرى، كانت هذه الهجمات نتاجاً وتعبيراً في الوقت نفسه عن محصلة السياسات الأمريكية العالمية القائدة والموجهة لسياسات العولمة والمحددة لأيديولوجيتها. وهي السياسات والأيديولوجية التي سعت لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل منجزات الثورة الاتصالية والمعلوتية، وعلى النحو الذي يرسّخ من دعائم الهيمنة الأمريكية على العالم.

ولقد أكدت تداعيات هذه الهجمات -منذ حدوثها وحتى الآن، مروراً بكل السياسات الأمريكية التي أعقبتها، والتي توظف كل الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في تناغم شديد لإدارة ما يسمى الحرب الدولية ضد الإرهاب -أكدت هذه التداعيات وكشفت عن مصداقية أطروحات الرؤى الإسلامية للعولمة، حول أمرين:

أن الأمة العربية والإسلامية قد أضحت -منذ نهاية الحرب الباردة- في قلب عمليات إعادة تشكيل موازين القوى العالمية والإقليمية، هذا من ناحية. كما انكشفت بصورة سافرة

وتجسدت ما أضحت عليه خطورة التحديات التي تواجه الأمة وخاصة في أبعادها الثقافية الحضارية، من الناحية الأخرى.

بعبارة أخرى، لم تنشئ أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) هذا الوضع، ولكن كشفت عنه الغطاء بعد أن تراكمت مؤثراته بالترديج خلال العقد الأخير من القرن العشرين. فلقد أضحي وضع الأمة الإسلامية في بداية القرن الحادي والعشرين ساحة تتجدد حولها وعليها اختبارات مقولات (صراع الحضارات) ومقولات (التهديد الإسلامي للغرب)، في مقابل مقولات (الحرب الصليبية) و(المؤامرات على الإسلام والمسلمين)، وهي جميعها المقولات التي طرحتها -كما سبق ورأينا- بعض جدالات العولمة التي شاركت فيها رؤى إسلامية. وتبرز من قلب هذه المقولات -والرؤى والمدرجات المتبادلة المتصلة بها- الأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات بين عالم الغرب وعالم المسلمين جلياً واضحة. فلقد كشفت التحديات الحضارية الثقافية مع أولى حروب القرن الجديد - عن وجهها الحقيقي. ولقد تأكدت هذه التحديات وانكشفت على أكثر من صعيد:

فمن ناحية أولى: دوافع الاستراتيجية الأمريكية العالمية ومخططاتها، سواء منها ما يتصل بتوظيف القوة العسكرية والتدخل العسكري، أو توظيف الأدوات الاقتصادية والثقافية في تناغم شديد مع القوة العسكرية. ولقد أضحي خطاب القيادة الأمريكية خطاباً عن القوة العسكرية والحرب مجدولاً بخطاب منظومة القيم الراهنة التي ترفع شعارها الإدارة الأمريكية اليمينية المتحالفة مع اليمين الديني المتشدد، وهو الأمر الذي يُبرز ما أضحي عليه التداخل الشديد بين الأبعاد الثقافية -العقدية والأبعاد الاستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه عالم الإسلام والمسلمين وما زال الجدل دائراً بين من يرون أن الأبعاد الثقافية -العقدية أضحت محركاً ومحدداً لهذه السياسة، ومن يرون أنها ليست إلا حجة أو ذريعة تخفي الدوافع الحقيقية؛ ألا وهي الاستراتيجية المتصلة بمصالح الهيمنة الأمريكية العالمية.

ولعل من أبرز الأدلة على هذا الوزن، تصاعد الاهتمام في الدوائر العربية والغربية على حد سواء بظاهرة الأصولية المسيحية أو المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة وبالتحالف بين اليمين الديني واليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية الراهنة وآثار هذه التحالفات على السياسة الأمريكية وعلى دعم أو اصرر التحالف الإسرائيلي الأمريكي في هذه المرحلة على نحو لم يسبق له مثيل من قبل.

ومن ناحية ثانية: تحديات إدارة الأبعاد غير العسكرية للحرب ضد الإرهاب داخل المجتمعات العربية والإسلامية وانعكاساتها على الحركات الإسلامية، والمجتمع المدني الإسلامي، ونظم التعليم الديني.

ومن ناحية ثالثة: التحديات أمام مفهوم الأمة (ومعضلات إدارة العلاقة بين المصالح الوطنية وبين مقتضيات الرابطة العقدية)، وأمام مفهوم الجهاد وعلاقته بأشكال العنف المسلح في العالم الإسلامي؛ ومن ثم تشتد الحاجة لاجتهادات وتجديدات فكرية وتأصيلية للاستجابة لهذه التحديات الحضارية المتداخلة في أبعادها الداخلية والخارجية، وفي انعكاساتها على السياسات المختلفة (فك الاشتباك بين مفهوم الجهاد ومفهوم الإرهاب، تجديد مفهوم الأمة لإزالة الضباب المحيط به، تجديد الخطابات الدينية ونظم التعليم الدينية لاجتاحتها لهذا التجديد، بغض النظر عن الضغوط الخارجية بصدها، تجديد أهداف وأدوات الحركات الإسلامية وسبل مشاركتها في الإصلاح الداخلي السياسي والمجتمعي).

بعبارة أخيرة: إن جدالات العولمة ثم جدالات ما بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) كشفت عن -ثم أكدت على التوالي- عمق ما وصلت إليه أزمة المسلمين في عصر العولمة وعصر الهيمنة الأمريكية، وعلى نحو أضحت معه الحاجة ماسة للبحث عن مؤشرات الممانعة والمقاومة في مقابل دعوات الانهزامية باسم العقلانية والرشادة والبراجماتية والواقعية حفاظاً على مصالح قطرية ضيقة.

إن على الرؤى الإسلامية في عصر ما بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) -وليد عصر العولمة- فريضة وضع أسس (فقه المقاومة)، و(فقه الحركة). ولعل من أهم المنطلقات التي يجب أن تحكم تشكيل هذه الرؤى ومخرجاتها ما يلي:

كيف لا يجب اعتبار العولمة قدرًا محتومًا لا فكاك منه؟ ثم كيف يجب ألا نجعل تاريخ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) إيسارًا لإدراكنا بأننا المتهمون، وأن الولايات المتحدة في موقف رد الفعل والدفاع؟ وكيف نحرر مدركاتنا ومصطلحاتنا ومفاهيمنا، فنستدعي: التحرير، المقاومة، الاستعمار، العدوان في مقابل السائد الآن: الإرهاب، الآخر، السلام، الأقليات؟ وكيف يجب عدم فصل الاهتمام بالبعد الحضاري الثقافي عن الأبعاد السياسية وتوازن القوى؛ بحيث لا نغرق في مقولات دوافع الصراع الحضارية ناسين دوافع توازنات القوى ومصالحها أو العكس صحيح؟

وكيف نجتمع بين أزمة العالم وأزمة الأمة تأكيدًا على ما أضحي عليه وضع الأمة الأمة في العالم الآن؟ وكذلك، ضرورة الوعي بأن ما بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ليس نقطة فاصلة جديدة في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة. وهو الأمر الذي يجعل من الضروري أن يظل السؤال التالي مطروحًا: من المسئول عن أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)؟ ومن الذي خطط لها؟ ومن الذي نفذها؟ وكيف نفك الاشتباك بين المفهومين الذائعين: (حوار الحضارات) و(صراع الحضارات)، ونوفر أو نتضح لنا الشروط اللازمة

لإجراء حوار صحي، ونحدد الظروف التي تعزز صراعاً حضارياً، لأن الاختلاف بين الحضارات - وكذلك الأديان - لا يولد في حد ذاته الصراع؟

إن عناصر الإجابة على الأسئلة السابقة، إنما تمثل عناصر رؤية فكرية إسلامية شاملة. وهي رؤية لن تتحقق بسياسات حكومية رسمية فقط، إنما هي رؤية تقوم على الاعتراف بمسئولية الإنسان الفرد وليس الحكومات فقط. فإذا كان واقع الأمة الراهن لا يفرز استجابات رسمية وحكومية فاعله للتحديات التي تواجهها الأمة، فإن هناك مصادر أخرى لإمكانيات الحركة المستجيبة؛ ابتداء من الفرد، إلى الأسرة، إلى قوى المجتمع المدني في تكافلها وتداخلها فيما بينها، وعبر حدودها القومية نحو تضامن عالمي مع القوى الغربية والشرقية، المناصرة لحقوق الإنسان، والمضادة للعولمة وللحرب الأمريكية ضد الإرهاب، إن مشاركة المسلمين - أفراداً وهيئات ومؤسسات وحركات اجتماعية ومدنية - في هذه التفاعلات من أجل العدالة والحرية والمساواة، لهو من أهم سبل تفعيل الاستجابة للتحديات العالمية التي تواجه عالم الإسلام والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، حيث تبدو النظم والحكومات غير قادة وعاجزة عن الاستجابة بفعالية.

إن هذه المشاركات المدنية الشعبية عبر الحدود لهي من أهم الإيجابيات التي يوفرها عصر العولمة للمسلمين والإسلام، في مواجهة تحديات (الحرب الأمريكية على الإرهاب). إلا أنه يجدر القول: إن هذه المشاركات لا يمكن أن تكون بديلاً كاملاً عن التغييرات الجذرية المطلوبة في الهياكل الدستورية والتشريعية والسياسية التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي يحقق الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، عندئذ تكتمل صور الاستجابة الفاعلة للتحديات الخارجية التي لن يكف عالم الإسلام والمسلمين عن مواجهتها.